المستخلص

تناولت هذه الدراسة التعرف على السلطات الإدارية الخاصة بالحفاظ ، والمراقبة، والمتابعة لأخلاقيات البحث العلمي من الإنتهاك ، و بيان ما هي أهم الأخلاقيات التي يتوجب على الباحث العلمي التحلي بها ، والأساس الديني ، والقانوني الذي تستند عليه هذه السلطة ، سواء كانت إتفاقيات دولية، أو تشريعات وطنية ، وأنظمة و تعليمات ، وأقتصرت هذه الدراسة على قانون حماية حق المؤلف العراقي رقم (٣) لسنة ١٩٧١ المعدل ، و قانون حماية براءة الأختراع و النماذج الصناعية رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٠ المعدل ، وقانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل ، وقانون المطبوعات رقم (٢٠٦) لسنة ١٩٦٨ المعدل ، و كذلك على الأنظمة والتعليمات الصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، و بينت هذه الدراسة كذلك مدى قدرة سلطة الإدارة لوحدها في تحقيق الرد المطلوب في الحفاظ على أخلاقيات البحث العلمي ، والقيود التي ترد على حرية الباحث العلمي لأجل المحافظة على الأخلاقيات، والمسؤولية المترتبة على الباحث العلمي عند مخالفته لأخلاقيات البحث العلمي على أختلافها ، سواء كانت مسؤولية مدنية ، أم مسؤولية جزائية ، أم مسؤولية إدارية وما يترتب عليها من عقوبات بحق الباحث العلمي ، والضمانات التي يتمتع بها لمواجهة تعسف الإدارة في إستعمال سلطتها ، و لأجل تحقيق ذلك تم أنتهاج المنهج الوصفي والتحليلي القائم على تحليل النصوص القانونية ، و الأنظمة و التعليمات المتعلقة بالموضوع ، و الآراء الفقهية ، والمنهج المقارن ، و وضعت هذه الدراسة تصورات لأتاحه تنظيم أخلاقيات البحث العلمي من خلال سلطة الإدارة ، وأختتمت الدراسة بعدد من التوصيات التي قد تساعد الإدارة في الحفاظ على أخلاقيات البحث العلمي .